

Received 6 February 2021: accepted 3 October 2021

Available online 08 October 2021

المسطحات الخضراء بين إشكالية التباين في المجتمعات العمرانية ونظم التمويل

داليا وجيه عبد الحليم سعيد

استاذ مساعد بكلية الهندسة بالمطرية - قسم الهندسة المعمارية - جامعة حلوان

Dalia_said@m-eng.helwan.edu.eg/ daliawagih_arch@yahoo.com/
dalia.wagih123@gmail.com**الملخص**

تعانى المجتمعات العمرانية من إشكالية التباين والتي تعمل على إفراز مشاكل كثيرة خاصة المشاكل الاجتماعية والنفسية والأمنية، حيث تنتج ظاهرة التباين مشاعر متفاوتة بين الغضب والحقد والشعور بالفوارق الطبقيّة مما يوجد مجتمعات ناقمة على مجتمعات أخرى والذي يؤدي بدوره إلى مظاهر العنف والجريمة التي تهدد أمن وسلامة تلك المجتمعات. وتهدف الورقة البحثية إلى إيجاد حل لمشكلة التباين في المسطحات الخضراء من خلال التركيز على أحد الأسباب لإيجاد هذه الإشكالية ألا وهي مشكلة التمويل. ومن ثم يعتمد البحث على فرضية أن الإدارة المثلى لنظم التمويل تعد مدخلا فاعلا في حل إشكالية التباين في المسطحات الخضراء. ولذا ينقسم البحث إلى شقين نظري وتحليلي؛ حيث يتم في الشق النظري طرح بعض نظم التمويل المتواجدة من خلال الأدبيات المنشورة بهدف انتقاء النظم الملائمة للواقع المصري لتمويل المسطحات الخضراء، ويتم عرض إشكالية التمويل المؤدية إلى التباين في المسطحات الخضراء والتي تظهر في كلا من المجتمعات العمرانية القائمة والجديدة على حد سواء. ثم ينتقل البحث إلى الدراسة التحليلية حيث يتم تحليل بعض الأمثلة الممثلة لظاهرة التباين في المجتمعات العمرانية المتجاورة والتي تعد بمثابة قنبلة موقوتة تهدد المجتمع بأكمله. وتنتهي الورقة البحثية باقتراح إطار لنظام تمويل للمسطحات الخضراء بما يحقق العدالة الاجتماعية لدى فئات الشعب المختلفة في أحقية تلك الفئات من المسطحات الخضراء.

الكلمات الدالة

نظم التمويل- إدارة التمويل- التباين العمراني- المسطحات الخضراء.

Green Open Spaces between Urban Disparity and Financing Systems

Dalia Wagih A. Elhalim Said

Associate Professor-Architectural Department-Faculty of Engineering at Mataria-Helwan
University**ABSTRACT**

Urban communities suffer from the disparity phenomenon that led to social, psychological, and security problems. Disparity causes negative feelings of anger and hatred in addition to maximizing feelings of discrimination. As a result, crime, violence, and bullying threaten communities. The research aims at finding the solution for disparity by highlighting one of the major reasons for this problem, which is mainly financial. Therefore, the research adopts the hypothesis that successful financial management is the life jacket to solve disparity in urban communities, especially open green areas. To fulfill this aim, the paper is divided into two sections: theoretical, and analytical. Through the theoretical part, the research discusses some financing systems that aim to find the most suitable one for Egyptian communities. Also, the research discusses the different financing systems that differ in both old and new communities and pinpoints the reasons for disparity between adjacent urban communities. In the analytical part, the paper analyzes selected examples for old and new urban communities, which suffer from disparity in open green spaces that appear clearly in adjacent communities. Finally, the research suggests a guideline for financing systems that could be adequate for the Egyptian case, with the intention of minimizing disparity between communities to provide citizens with equal rights regardless of their social classes.

Keywords

Financing systems- Financial management- Urban disparity- Green open spaces.

المقدمة

يعانى العالم من التلوث البيئي الذى يؤدي إلى عدة أضرار منها الاحترار العالمى والذى يساهم فى وقوع أكثر من ٧ مليون حالة وفاة مبكرة على مستوى العالم سنوياً. وتؤثر المسطحات الخضراء فى خفض تأثير ضرر الاحترار وتحسين المناخ فى المدن حيث أثبتت الدراسات أن كل شجرة مزروعة فى موقع استراتيجى بهدف توفير الظل يمكن أن تؤدي إلى خفض حوالى ١٠ كجم من انبعاثات الكربون خاصة المنبعثة من محطات توليد الطاقة. وتشير الاحصائيات الخاصة بالأمم المتحدة أن أوروبا وحدها تواجه حوالى ٤٠٠ ألف حالة وفاة مبكرة سنوياً نتيجة تلوث الهواء، وحوالى ٣,٢ مليون وفاة سنوياً بسبب انعدام النشاط البدنى. وتتيح المسطحات الخضراء الفرصة للأفراد لممارسة الرياضة البدنية والذهنية والتواصل الاجتماعى مما يؤدي إلى تأثيرها الفعال على الصحة العامة والصحة العقلية وخفض الاكتئاب ومعدلات الإصابة بأمراض مختلفة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والداء السكرى وبالتالي خفض نسبة الوفيات (روبييل، ٢٠٢١). ولذا فكان الاهتمام بتحديد مقدار نصيب الفرد من المسطحات الخضراء والذى تم تقديره عالمياً على مستوى المدينة بين ١٠-٢٠ متر مربع للفرد (الطاهر، ٢٠١٩). وقد أصدر جهاز التنسيق الحضري فى مصر معدلات تخطيطية لنصيب الفرد من المسطحات الخضراء والتي تم اعتمادها من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية على أن لا يقل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء عن ٧ متر مربع فى المدن القائمة و١٥ متر مربع فى المدن الجديدة، بينما يمثل الواقع نصيب الفرد فى المدن القائمة ما بين ٠,٥ إلى ١,٥ متر مربع وفى المدن الجديدة من ٧ إلى ١٣ متر مربع للفرد ("الجهاز القومى للتنسيق الحضارى"، ٢٠١٠). ولذا فالنسبة المحققة من نصيب الفرد المستهدف فى المدن القائمة لا يتعدى ٢١٪، بينما فى المدن الجديدة فيصل إلى حوالى ٨٦٪ من المساحة المستهدفة للفرد. وبالرغم من هذا فيلاحظ تبايناً صارخاً بين المجتمعات العمرانية المتجاورة سواء القائمة منها أو الجديدة باختلاف المستوى الاقتصادى. وقد أثبتت الدراسات أن معظم سكان المناطق الأقل اجتماعياً واقتصادياً يعانون من العديد من المشكلات الصحية والنفسية، ولذا فتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتوفير المسطحات الخضراء يساعد على خفض أوجه التفاوت فى الصحة والانتماء للمجتمع ويحد من المشاكل الاجتماعية والنفسية والأمنية بين المجتمعات المتجاورة (روبييل، ٢٠٢١). ومن هذا المنظور يتم التركيز على أحد أهم المشكلات التى تؤدي إلى وجود هذا التباين وهى مشكلة التمويل والتى يعتبرها البحث أحد الركائز الأساسية إن لم تكن الركيزة الأكثر تأثيراً على إشكالية التباين فى المسطحات الخضراء. ويهدف البحث إلى اقتراح إطار لنظم التمويل الملائمة للواقع المصرى من خلال دراسة بعض نظم التمويل لاختيار الأنسب منها لمصر مع التركيز على مشكلة تباين المسطحات الخضراء فى كلا من المجتمعات العمرانية القائمة والجديدة.

١. الفرضية

يعتمد البحث على فرضية أن تطبيق نظام تمويلى ملائم يساهم فى حل إشكالية التباين فى المسطحات الخضراء والذى يؤدي بدوره إلى التفاعل والاندماج الاجتماعى بين مختلف الفئات السكانية باختلاف طبقاتها، مما يعمل على الإقلال من بعض المشاكل الاجتماعية والأمنية خاصة الجريمة والعنف.

٢. المنهجية

تعانى المجتمعات العمرانية من إشكالية التباين العمرانى، وتركز الدراسة على التباين فى المسطحات الخضراء التى تعد أحد أهم ركائز التنمية العمرانية. وقد تختلف نظم التمويل التى قد تتوفر فيها السيولة المالية فى المجتمعات الأكثر ثراءً من تلك الأكثر فقراً مما يساهم فى تفاقم مشكلة التباين. ولذا يهدف البحث إلى اقتراح إطار تمويلى ملائم للمجتمعات الأكثر فقراً لإمكانية تنمية تلك المناطق وتقليل الفجوة بين المجتمعات العمرانية بمختلف طبقاتها مما يساهم بدوره فى حل إشكالية التباين العمرانى ومن ثم تباين المسطحات الخضراء. وتحقيقاً لهذا الهدف يتناول البحث منهج استقرائى لاستقراء المشكلة من خلال الأدبيات المنشورة، ثم يتناول المنهج التحليلى الاستنباطى لتحليل مشكلة التباين والتمويل ومن ثم استنباط الإطار التمويلى المقترح.

٣. نظم التمويل

تتعدد نظم التمويل للمسطحات الخضراء والتى تختلف ملاءمتها باختلاف مناطق التطبيق المستهدفة، وتتعدد الجهات الممولة والتى يمكن تقسيمها فى هذه الدراسة إلى تمويل من الموارد الأساسية وتمويل من الموارد الفرعية، حيث تتنوع كيفية تناول طبقاً للجهات الممولة، وفيما يلى يتم استعراض هذه الجهات ونظم التمويل المختلفة فى كل منها:

١,٣. التمويل من الموارد الأساسية

تعتبر الموارد الأساسية عن تلك الخاصة بالدولة والتي تعتمد على القطاع الحكومي لتوفير الميزانية العامة للدولة، وتتعدد مصادرها التمويلية والتي يمكن ادراجها فيما يلي:

- الموارد الذاتية للدولة: تقوم السلطة المحلية بتمويل المسطحات الخضراء العامة من خلال تخصيص بند لتمويلها في الميزانية العامة للدولة والتي يتم تمويلها من إيرادات الدولة. وفي أوروبا وأمريكا تكون المجالس المختصة هي المسؤولة عن اتخاذ القرار حول كيفية توزيع الإيرادات العامة على كافة جهات الإنفاق ومنها المسطحات الخضراء، أما في مصر فيتم التمويل من خلال تخصيص ميزانية من وزارة المالية للهيئة العامة للنظافة والتجميل. وتتعدد مصادر تمويل الموازنة العامة ما بين الموارد الذاتية للدولة والمتمثلة في فوائض الجهاز الإداري للدولة حيث يمثل حوالي ٤٥٪ من الموارد الذاتية المتاحة للدولة وأهمها الضرائب والجمارك والرسوم والأتاوات في صورة موارد سيادية تفرضها الدولة. ويتميز هذا النظام بوجود مصدر مالي مستقر جزئياً ولكنه غير ثابت حيث تختلف موارد الدولة، بينما يشوبه بعض العيوب منها وضع الميزانية سنوياً يمكن ان يؤدي إلى عدم القدرة على التخطيط طويل المدى (طافة، والعزاوي، ٢٠٠٦؛ "وزارة المالية"، ٢٠٢١).
- الضرائب: تمثل الضرائب بمختلف أنواعها حوالي ٣٠٪ من الإيرادات السيادية في مصر والتي يتم تخصيص جزء منها لتمويل المسطحات الخضراء. وتختلف الضرائب ما بين الضرائب العقارية والتي تفرض على العقارات سنوياً تبعاً لمستوى العقار، والضرائب المخصصة للإنفاق على الحدائق والتي تمول من جهات مختلفة تابعة للضرائب المحلية. وتختلف الدول في تحصيل الضرائب المخصصة للحدائق، والضرائب التي تفرض على السلع والخدمات حيث توجه بعض الدول نسبة من الضرائب المحلية لإدارة وصيانة المسطحات الخضراء، بينما تعمل دول أخرى على استخدام تمويل زيادة الضرائب بتحويل إيرادات الضرائب العقارية المستقبلية من منطقة محددة إلى مشروع تنمية لمناطق أخرى والتي يتم منها الإنفاق على المسطحات الخضراء وتحسين أوضاعها في المجتمعات العمرانية ("وزارة المالية"، ٢٠٢١؛ "CABE"، 2006). ويتميز نظام التمويل من الضرائب بتوفير موارد مالية محددة تعمل على تحقيق الخدمات خاصة المتميزة منها من خلال ملكي العقارات المستفيدين مباشرة من تلك الخدمات، بينما يعيب هذا النظام زيادة الأعباء الضريبية على الملاك وعدم القدرة على مواكبة ازدياد متطلبات المسطحات الخضراء سنوياً حيث يتعذر زيادة الضرائب كل عام (يعقوب، ٢٠٢٠).
- الجمارك: يتم تحديد قيمة الجمارك على مختلف المعاملات التجارية من صادرات وواردات طبقاً لقانون الجمارك في كل دولة. وتمثل الجمارك في مصر حوالي ٢٠٪ من إيرادات الدولة والتي تضاف إلى الإيرادات السيادية ("وزارة المالية"، ٢٠٢١).
- موارد سيادية أخرى: تمثل حوالي ١٠٪ من الإيرادات السيادية في مصر، والتي تنحصر في الرسوم التي تفرضها الدولة مثل رسوم قناة السويس والبتروول وتنمية الموارد ("وزارة المالية"، ٢٠٢١).
- فوائض وأرباح الهيئات الاقتصادية والشركات والبنوك: تمثل حوالي ١٥٪ من إيرادات الدولة في مصر، وهي الفوائض والأرباح التي تورد إلى الخزنة العامة بسبب ملكية الدولة لبعض الشركات والهيئات ("وزارة المالية"، ٢٠٢١).
- موارد ذاتية أخرى: في مصر تمثل حوالي ٧٪ من موارد الدولة وتنقسم إلى بعض المخصصات المالية وخصخصة بيع الأصول بالإضافة إلى المعونات والمنح الداخلية والخارجية ("وزارة المالية"، ٢٠٢١).

٢,٣. التمويل من الموارد الفرعية

تعتبر الموارد الفرعية عن تلك التي يمكن تواجدها أو تواجدها بعضها أو غيابها مما لا يؤثر على ميزانية الدولة، وتعتمد الموارد الفرعية على القطاع الخاص في ضخ الأموال مع مشاركة القطاع الحكومي في الإدارة والتنظيم. ويتم توجيه هذه الموارد لمناطق عامة تحدها الدولة لأصحاب المشاريع المختلفة، ولمناطق خاصة حيث يتم التمويل من القطاع الخاص للإنفاق على الفراغات المختلفة بالمشروعات الخاصة مثل القرى السياحية والمجتمعات العمرانية المغلقة. وتختلف نظم التمويل لتلك الموارد والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

- مشاريع التخطيط الحضري: تقوم الدولة بفرض رسوم إدارية على أصحاب المشاريع الخاصة وتوجيه هذه الرسوم لإدارة وصيانة الفراغات العامة مثل الطرق والإنارة وأعمال الزراعة والرعى للمسطحات الخضراء. ويمكن اسناد إدارة عملية الصيانة والمتابعة إلى شركات غير هادفة للربح بالتعاون مع

ممثلى السكان بالمنطقة محل الصيانة. ومثال لذلك شركة الإسكان بالدنمارك DAB housing company وهى من أكبر الشركات غير الهادفة للربح حيث تعمل على تأجير مباني سكنية وتحديد مسئول من السكان عن المسطحات الخضراء بالمنطقة السكنية والتي يتم تمويلها من خلال عوائد الإيجارات التي تزيد بنسبة 1-2٪ سنويا لتمثل دخلا للإنفاق على زراعة وصيانة الحدائق (CABE, 2006).

- السندات: التمويل من السندات أسلوب تمويلي يعتمد على طرح سندات من قبل الدولة بمثابة قرض بفائدة ثابتة لفترة محددة يمكن ان تستمر ل 30 عام، حيث يتم تقسيم السندات بين أفراد ومؤسسات، حيث يعتبر أصحاب السندات دائنين للمنشأة وليسوا ملاكاً أو لهم الحق في الإدارة، بينما تقوم المنشأة أو الدولة بسداد قيمة القرض سنويا (Mathur, 2009).
- الوقف: هو عمل خيرى ويعتبر أحد نظم التمويل الخاص حيث يتم منح دخل مشروع معين للإنفاق على مشروعات أو جهات محددة مثل الإنفاق على إدارة وصيانة الفراغات العامة والمسطحات الخضراء. ويكون الوقف منح من أفراد أو مؤسسات تختار أن تهب دخل أحد المشروعات للإنفاق على مشروعات أخرى والتي تخضع لمحددات إدارية وتنظيمية من قبل الدولة (عمارة، 1993).
- الاستثمار: والذي يتم لبعض المشروعات فى الفراغات المفتوحة لتوجيه العائد المادى منها للإنفاق، مثل استغلال بعض العناصر فى الفراغ لتوليد الطاقة كاستخدام الألواح الشمسية على أعمدة الإضاءة لإنارتها ومن ثم توفير مصاريف الكهرباء فى الفراغ كما يمكن بيع الفائض من الطاقة المتجددة لصالح المشروع. هذا بالإضافة إلى إمكانية تخصيص مشروعات تدر عائدا ماديا (يعقوب، 2020).
- العمل التطوعى: سواء من الأفراد أو المؤسسات غير الهادفة للربح، فقد أدركت الكثير من الجمعيات والمؤسسات غير الهادفة للربح أن المسطحات الخضراء ذات تأثير إيجابى على السلوكيات والحالات النفسية للأفراد ومن ثم الإقلال من المشكلات الاجتماعية والجريمة، مما أدى إلى تبرعات الشرطة فى انجلترا لدعم المسطحات الخضراء (Dinesen, 2012)، هذا بالإضافة إلى إقبال المؤسسات غير الهادفة للربح على دعم الفراغات المفتوحة حيث تعمل الفرق المتطوعة بصيانة الفراغات العامة وجمع التبرعات لسد احتياجاتها ومن ثم تقليل النفقات التى تتحملها الدولة فى الإنفاق على تلك الفراغات، وفى نفس الوقت تخضع هذه المؤسسات لنظم إدارية ورقابية من قبل الدولة Wates & (Kneivitt, 2014). ويمكن تشجيع العمل التطوعى من قبل الجمعيات والخبراء بنشر الوعى بأهمية الحفاظ على الفراغات المفتوحة واستدامتها.

٤. أمثلة لتمويل المسطحات الخضراء

تخضع المسطحات الخضراء إلى نظام تمويلي واحد أو مختلط بين عدة أنظمة تمويلية، ويعد الاعتماد على أكثر من نظام تمويلي واحد أكثر نجاحا حيث تنتوع أنظمة التمويل بما يضمن استمرارية التدفقات المالية وعدم العجز عن سداد مصروفات المسطحات الخضراء والتي تشمل الزراعة والصيانة وغيرها بما يحقق استدامة تلك الفراغات. وفيما يلي بعض أنظمة تمويل المسطحات الخضراء فى مدن مختلفة:

- لندن بانجلترا: منتزه لى فالى Lee Valley تم إنشاؤه عام 1967 معتمدا على التمويل من الضرائب التى تحصلها السلطة المحلية، ولكن فى عام 2006/2007 حدث عجز فى التمويل حيث احتاج المنتزه إلى 17,3 مليون جنيه بينما تم تحصيل ضرائب بقيمة 11,5 مليون جنيه فقط فأصبح المنتزه يواجه عجزا ماليا حوالى 4,6 مليون جنيه، مما أدى إلى لجوء إدارة المنتزه إلى طرح سندات مساهمة وفتح التبرعات لسد هذا العجز (CABE, 2006). وأصبح المنتزه يعتمد على التبرعات خاصة تلك المحصلة من الأنشطة التجارية والإدارية المحيطة بها بالإضافة إلى الضرائب لسد احتياجات المنتزه (Finance, 2021) (شكل 1).
- بوسطن بأمریکا: حديقة ميدان البريد التى تمثل تمويل الاستثمار حيث تم إنشاء جراج من سبع طوابق تحت الأرض عام 1987 بميدان مكتب البريد فى بوسطن على مساحته 1,7 فدان ، وقد قامت بشرائه جمعية أصدقاء ميدان البريد وأنشأت فوقه حديقة مجانية للجمهور تقام بها عروضاً فنية وحفلات زفاف، ويتم تمويل الإدارة والصيانة التى تتكلف حوالى 370 ألف دولار سنويا من عائد الجراج والذي بلغ 12 مليون دولار عام 2014، وتمنح الجمعية 100 ألف دولار سنويا لصندوق حدائق المدينة و 364 ألف دولار للخزينة العامة بالمدينة بعد سداد الضرائب (يعقوب، 2020) (شكل 2).
- ميلبورن باستراليا: منتزهات فيكتوريا Parks Victoria، والتى تحتل حوالى 4,1 مليون هكتار من الفراغات المفتوحة المتنوعة بين المسطحات الخضراء والمنتزهات والمجارى المائية والغابات، وتعتمد المدينة فى تمويل هذه الفراغات على الضرائب التى يتم تحصيلها من الأنشطة المختلفة التجارية والصناعية لكل المدن المحيطة بها (CABE, 2006) (شكل 3).

- مالمو بالسويد: Bo01 district, Malmo ، يمثل الحى مشروع سكنى يعتمد على التنمية المستدامة من حيث استخدام الطاقة المتجددة اعتمادا على الرياح والطاقة الشمسية. وتعتمد المسطحات الخضراء فى الحى على معايير بيئية واشتراطات خاصة حيث يجب على كل فراغ تحقيق على الأقل ١٠ معايير قياسية لاستدامة البيئة، منها زراعة على الأقل شجرة واحدة كبيرة فى كل حديقة بجانب عدة اشتراطات أخرى، كما تم إضافة مفهوم زراعة الأسطح ووجود عنصر مائى فى كل فراغ. وتخضع إدارة وتمويل هذه المسطحات لملاك الأراضى (2006, "CABE") (شكل ٤).
- باريس بفرنسا: والتي تشمل حوالى ٤٠٠ منتزه ومسطحات خضراء تعتمد على الميزانية العامة للمدينة وتحتل حوالى ١٪ من الميزانية والتي يتم تحديد مبلغ تمويلها سنويا من قبل عمدة باريس ثم موافقة جهاز المدينة. وفى عام ١٩٩٦ تم تحديد مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه/هكتار من المسطحات الخضراء مما أدى إلى التوجه إلى المشاريع الاستثمارية للمساهمة بعوائدها لدعم تكلفة الحدائق. وهذه المشاركة أدت بدورها إلى التوسع فى دعم مشاريع المسطحات الخضراء مع إمكانية وضع خطط مستقبلية طويلة المدى لإنشاء حدائق جديدة (2006, "CABE") (شكل ٥).
- برلين بألمانيا: تخضع إدارة وتمويل المسطحات الخضراء إلى عدة جهات إدارة شؤون البيئة والمرور وSenate department for the environment, traffic and climate protection وإدارة المدن Borough administrations حيث تهتم إدارة شؤون البيئة بالمستوى التخطيطى ووضع القوانين والتشريعات وتبادل المعلومات مع إدارة المدن والمختصة بدورها بمهام التنفيذ والصيانة لكافة الفراغات المفتوحة مثل الملاعب والمنتزهات وفراغات المباني العامة والعناصر الخضراء بالطرق. بينما تتولى بعض الهيئات العامة والخاصة بعض المهام الموكلة إليها من قبل إدارة المدن مسئولية بعض الفراغات المفتوحة العامة من حيث الصيانة والدعم المالى (2021, "Berlin") (شكل ٦).



شكل (٢) حديقة ميدان البريد-بوسطن
(المصدر 2014, "Padjen")



شكل (١) منتزة لى فالى-لندن
(المصدر (n.d.), "Lee Valley Regional Park")



شكل (٤) حى Bo01 مالمو-السويد
(المصدر 2017, "Dubbeldam")



شكل (٣) منتزهات فيكتوريا- استراليا
(المصدر 2019, "VisitVictoria")



شكل (٦) حدائق برلين بألمانيا
(المصدر (n.d.), "Pngegg")



شكل (٥) حدائق باريس بفرنسا
(المصدر 2012, "Wikimedia")

ومما سبق يتضح أن معظم المدن تلجأ إلى التمويل المشترك بين عدة جهات وعدم الاعتماد على الدولة وحدها في التمويل والإدارة، كما تتنوع الجهات غير الحكومية خاصة الفئات المرتبطة بتلك المسطحات الخضراء مثل الأنشطة التجارية والإدارية والسكنية المستفيدة بشكل مباشر أو غير مباشر بتلك المسطحات، مما يعمل على استمرارية التمويل وبالتالي استدامة المسطحات الخضراء.

٥. المسطحات الخضراء في المدن

تختلف نسبة المسطحات الخضراء في المدن ونصيب الفرد منها تبعاً لطبيعة وظروف كل بلد حيث تحتاج المسطحات الخضراء إلى تمويل من مختلف الجهات كما سبق ذكره، ويزداد نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في دول العالم الأول عن العالم الثالث. وتختلف المسطحات الخضراء داخل المدينة نفسها من حيث المساحة والصيانة تبعاً للمستويات الاقتصادية المختلفة والتي تقل كفاءتها مع زيادة الكثافة السكانية والمستويات الاجتماعية المنخفضة (Simon, 2016). ويتأثر نصيب الفرد من المسطحات الخضراء نتيجة لعدة عوامل منها النمو السكاني والعمراني ومستوى الدخل ومدى استدامة مصادر المدن مثل الطاقة. وتوجه الأمم المتحدة إلى أهمية التنوع في المساهمين لتمويل المشروعات التنموية المختلفة بهدف تحقيق الاستدامة العمرانية من خلال تغيير مستويات الدخل وأنماط المعيشة والنمو الاقتصادي مما يعمل على توفير مدن محققة لمتطلبات السكان للفراغات العمرانية المفتوحة والتي تعد احتياج أساسى للمدن لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Gearin, & Pincetl, 2005). وفيما يلي جدول لنصيب الفرد في بعض دول العالم:

جدول (1) نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في دول مختلفة

الدول العربية		الدول الأجنبية	
الدولة	نصيب الفرد (م ^٢)	الدولة	نصيب الفرد (م ^٢)
دبي	١٣,٧٨	كانبيرا باستراليا	٧٠,٥
المنامة	٢,٥	لندن	٣٠
القاهرة	١,٥	أمستردام	٢٩
دمشق	٠,٧	برلين	٢٦
الخرطوم	٠,٤٢	كوبنهاجن	١٩
		المدن الأمريكية	١٨,٥
		هولندا	١٠

(المصدر الطاهر، ٢٠١٩)

ويتضح من الجدول تفاوت نصيب الفرد من المسطحات الخضراء ليحظى المواطن الأسترالي بالنصيب الأعلى في الدول الأجنبية حيث يمثل نصيبه ٧٠,٥ متر مربع، بينما تحتل هولندا النصيب الأقل وهو ١٠ متر مربع والذي يتقارب من نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في دبي الممثل في ١٣,٧٨ متر مربع، بينما تمثل الخرطوم النصيب الأقل ٠,٤٢ متر مربع بين الدول المحددة بالجدول. وتخضع الدول الأجنبية مع دبي في نطاق المعدلات المحددة عالمياً لنصيب الفرد من المسطحات الخضراء في المدن والتي تتراوح بين ١٠-٢٠ متر مربع، بينما تقل باقي الدول العربية عن هذه المعدلات بفارق شاسع مما يشير إلى تفاقم مشكلة توافر المسطحات الخضراء في الدول العربية والذي يهدد الصحة العامة ويؤدي إلى مشاكل اجتماعية ونفسية لسكان دول العالم العربي.

٦. تباين المسطحات الخضراء في مصر

وانتقالاً إلى الواقع المصري فلا يتعدى نصيب الفرد فيها من المسطحات الخضراء ١,٥ متر مربع ("الجهاز القومى للتنسيق الحضارى"، ٢٠١٠)، والذي يعد أقل من الحد الأدنى من المعدلات العالمية بفارق ٨,٥ متر مربع. وبالإضافة إلى مشكلة قلة نصيب الفرد من المسطحات الخضراء عموماً إلا أنها تتباين في مساحاتها واستدامتها وحتى تواجدها تبعاً للمستوى الإقتصادى للمنطقة، فتحظى المجتمعات العمرانية بنسب مختلفة من التنمية والتطور تبعاً للمستويات الإقتصادية؛ حيث يحظى الفقراء في مصر على حوالى ٢٠٪ من التنمية العمرانية، بينما يحظى الأغنياء بنصيب ٨٠٪ من التنمية العمرانية، وذلك تأثراً بمستويات الدخل المختلفة (Verme et al, 2014). وتتبع المسطحات الخضراء أحد عناصر التنمية العمرانية والتي تتمتع الفئات الأكثر ثراءً بنصيب أكبر منها يمكن أن يزيد عن نسبة احتياج الفرد، بينما تنحسر أو تختفى تلك المساحات في المناطق الأكثر فقراً مما يعكس تبايناً عمرانياً واضحاً بين المجتمعات العمرانية المتجاورة. ويتسبب ذلك في وجود مشكلات اجتماعية متعددة مما ينتج العنف والجريمة بين سكان المناطق المتجاورة والمتباينة عمرانياً التي يعد التمويل أحد المعوقات التي تسبب هذا التباين. وفيما يلي يتم تناول أسلوب التمويل المتبع في كل من المجتمعات العمرانية المتباينة:

١,٦. تمويل المسطحات الخضراء في المناطق الأكثر ثراءً

تتمتع المناطق العمرانية خاصة المجتمعات المغلقة بمسطحات خضراء شاسعة نظرا لعدة أسباب منها سلطة المال حيث يمثل الأثرياء سلطة أعلى بسبب تحكمهم في أسعار السوق مما يؤثر على الأنشطة الاقتصادية والتنمية العمرانية، والذي يؤثر بدوره على توجه الحكومات لتحقيق متطلباتهم (Narayan et al, 2009). هذا بالإضافة إلى مشاركة الملاك ذوى الدخل المرتفعة في تحمل نفقة مجتمعاتهم العمرانية والتي تشمل المسطحات الخضراء سواء إنشائها أو صيانتها والتي تضاف على سعر المتر من الوحدة السكنية أو التجارية... إلخ. كما يتم تحديد مبلغ سنوي لصيانة المنطقة شاملة المسطحات الخضراء ويحدد مبلغ الصيانة في العقد المبرم بين الشركة المؤسسة للمشروع والملاك. كما يمكن تحصيل مبلغ من الملاك عند استلام وحداتهم والذي يتم به فتح ودیعة فى أحد البنوك ليتم تمويل صيانة المشروع أو المنطقة من فوائد هذه الودیعة. كما تقوم الشركات المالكة أو اتحاد الملاك للمنطقة بإدارة عملية الصيانة وإعلان الميزانية السنوية على الملاك لتحديد الإيرادات والمصروفات وبناءً عليه يمكن طلب زيادة قيمة الودیعة كل حقبة زمنية نظرا لاختلاف الأسعار. ومن ثم يمكن توفير مصروفات الصيانة للمناطق خاصة المسطحات الخضراء مما يضمن استدامتها (يعقوب، ٢٠٢٠).

٢,٦. تمويل المسطحات الخضراء في المناطق الأكثر فقرا

تفتقر المناطق الأكثر فقرا للمسطحات الخضراء حيث يعتمد إنشاء وصيانة تلك المسطحات على موارد الدولة. ونظرا للأعباء المالية المحملة على الدولة، تحظى المسطحات الخضراء بنسبة أقل من احتياجاتها من تمويل إنشاء وصيانة تلك المناطق، ومن ثم يقل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء أو ينعقد في بعض المناطق (يعقوب، ٢٠٢٠).

٣,٦. أمثلة لتباين المسطحات الخضراء في المجتمعات المتجاورة

يظهر التباين في المجتمعات العمرانية المتجاورة في العديد من المناطق وتقوم الدراسة بتناول مناطق بأحياء قديمة وأخرى جديدة في مصر مع إلقاء الضوء على تباين المسطحات الخضراء في كل من المجتمعات المختلفة حيث تم اختيار منطقتين لكل من الأحياء القديمة والأحياء الجديدة كما يلي (على، ٢٠٢٠):

- الأحياء القديمة: محافظة القاهرة (المعادى-دار السلام) // محافظة الجيزة (المهندسين-بولاق الدكرور).
- الأحياء الحديثة: القاهرة الجديدة (مشروع القطامية هايتس-مشروع الإسكان الاقتصادي الحكومى) // مشروع أربيل -مشروع الإسكان الاقتصادي للشباب (على، ٢٠٢٠).

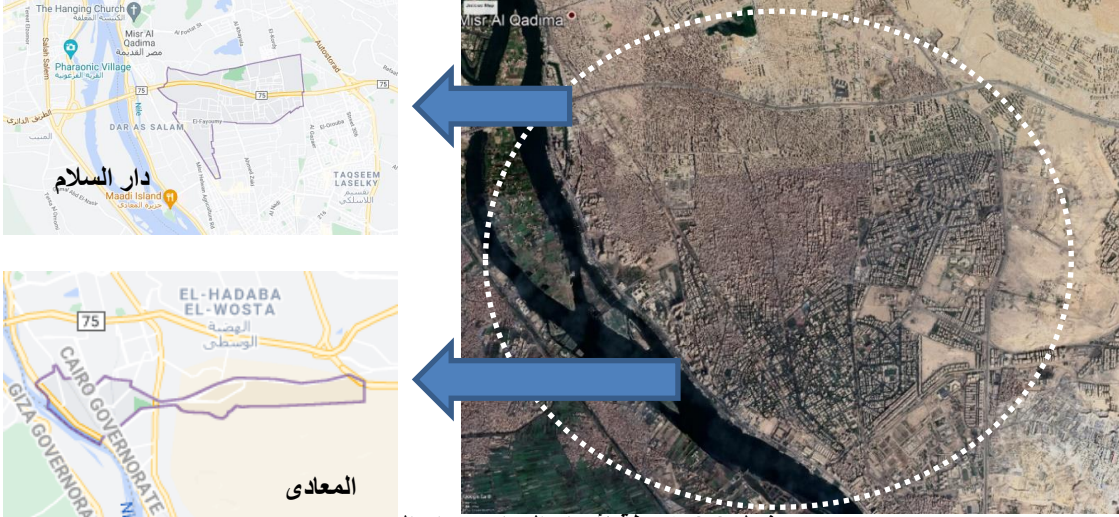
أولاً: الأحياء القديمة بالقاهرة والجيزة

يتجاور كلا من حى المعادى وحى دار السلام بمحافظة القاهرة (شكل ٥) (شكل ٦). ويحتل حى المعادى بناءً على إحصائيات محافظة القاهرة مساحة كلية ١٢٦,٢٤ كم مربع منها ٢,٤٨ كم مربع مناطق مأهولة بالسكان والذين يبلغ عددهم ٩٢٣٧٨ نسمة ("وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ٢٠٢٠). أما بالنسبة إلى المسطحات الخضراء فقد تم تقديرها بناءً على خريطة الحى بحوالى ٥٥١٧٤٤ متر مربع. ولذا فيمثل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء حوالى ٥,٩٧ متر مربع وهو أقل من المعدلات العالمية المقدر ما بين ١٠-٢٠ متر مربع- بحوالى ٤ متر مربع. أما حى دار السلام فيحتل مساحة كلية ٧٥ كم مربع بينما تحتل المناطق المأهولة بالسكان ٦,٩٢ كم مربع والذين يبلغ عددهم ٥٤٨,٠٨٣ نسمة ("وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ٢٠٢٠). أما بالنسبة للمسطحات الخضراء فقد تم تقديرها استنادا لخريطة الحى بحوالى ١٣١٩٤٢ متر مربع ليبلغ بذلك نصيب الفرد منها حوالى ٠,٢٤ متر مربع، والذي يمثل فارقا كبيرا بينه وبين نصيب الفرد فى حى المعادى المتجاور بحوالى ٥,٧٣ متر مربع وبفارق عن المعدلات العالمية بفارق حوالى ٩,٧٣ متر مربع (جدول ٢). وربما يرجع التفاوت الكبير بين المسطحات الخضراء فى كلا من حى المعادى وحى دار السلام المتجاورين إلى اختلاف المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى بين سكان الحيين مع انتشار العشوائيات بحى دار السلام مما يؤثر على توافر المساحات المفتوحة وقلة الوعى المجتمعى لسكان حى دار السلام بأهمية المسطحات الخضراء عن سكان المعادى.

أما فى محافظة الجيزة فيتجاور كلا من حى الدقى وحى بولاق الدكرور (شكل ٧) و(شكل ٨). ويحتل حى الدقى بناءً على إحصائيات محافظة الجيزة مساحة ٥ كم مربع مأهولة بالسكان والذين يبلغ عددهم ١٠٩٠٩١ نسمة ("وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بدون تاريخ). أما بالنسبة إلى المسطحات الخضراء فقد تم حصرها بناءً على خريطة الحى بحوالى ٤٤٣٧٦٠ متر مربع. ولذا فيمثل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء حوالى ٤,٠٦ متر مربع وهو أقل من المعدلات العالمية المقدر ما بين ١٠-٢٠ متر مربع- بحوالى ٦ متر مربع. أما حى بولاق الدكرور فقد تم حساب مساحته بناءً على خريطة الحى، نظرا لعدم توافر معلومات من المحافظة عن مساحته الفعلية، حوالى ٤ كم مربع والذين وصل عدد سكانه إلى حوالى مليون نسمة (صلاح، ٢٠١٨)، مما يوضح ارتفاع الكثافة السكانية والبنائية بالحى. أما بالنسبة للمسطحات الخضراء فقد تم تقديرها استنادا لخريطة

الحي بحوالى ٥١٠٠٠ متر مربع ليبلغ بذلك نصيب الفرد منها حوالى ٠,٠٥١ متر مربع أى شبه منعمة (جدول ٢).

وبالرغم من زيادة الكثافة البنائية والسكانية وانتشار الأبراج السكنية فى حي الدقى والعديد من المناطق فى حي المعادى أيضا، إلا أنهما يحظيان بنصيب من المسطحات الخضراء أكثر من تلك فى الأحياء المتجاورة لهما، حتى بولاق الدكرور وحي دار السلام، (وإن كان ضعيف بالنسبة لنصيب الفرد خاصة فى حي الدقى عنه فى حي المعادى). وربما يرجع ذلك إلى كونها أحياء مخططة، بالإضافة إلى ارتفاع المستوى الثقافى والاقتصادى مما يترتب عليه الاهتمام والرغبة فى الحفاظ على المسطحات الخضراء، مما يؤثر إيجابيا على السلطات المحلية بإدراج المسطحات الخضراء ضمن أولوياتها فى تلك الأحياء. أما فى كل من حي دار السلام وبولاق الدكرور فيؤثر انتشار العشوائيات وارتفاع الكثافة السكانية المرتفعة على تواجدها فرص إيجاد مسطحات خضراء، مما يترتب عليه عدم الاهتمام من السلطات المحلية بتوفيرها واستدامتها فى تلك الأحياء.



شكل (٥) خريطة لأحياء المعادى ودار السلام

(المصدر "Google Maps," (n.d.) Dar El-Salam; "Google Maps," (n.d.) Maadi)



ندرة المسطحات بحى دار السلام
(المصدر "حي دار السلام"، ٢٠٢١)



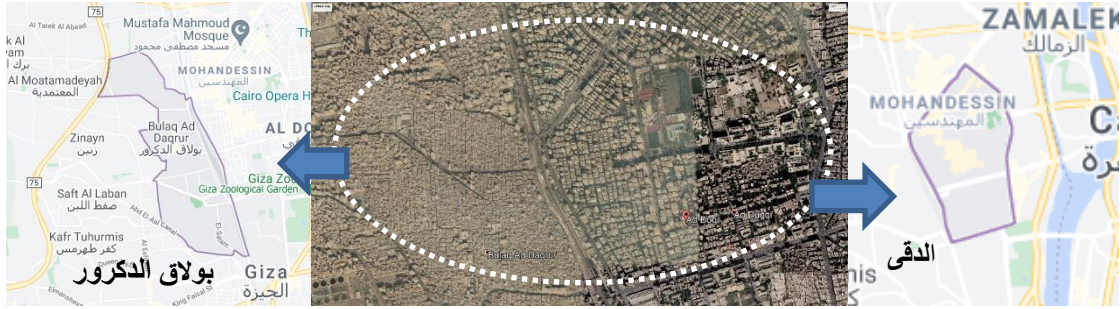
انتشار المسطحات الخضراء بحى المعادى
(المصدر القاضى، ٢٠١٤)

شكل (٦) تباين المسطحات الخضراء بحى المعادى وحي دار السلام

جدول (٢) تباين المسطحات الخضراء في الأحياء السكنية القديمة

الحى	المساحة المأهولة بالسكان (كم ^٢)	عدد السكان (نسمة)	المسطحات الخضراء (م ^٢)	نسبة مساحة المسطحات الأرض	نصيب الفرد بالمتر المربع
المعادي	٢,٤٨	٩٢٣٧٨	٥٥١٧٤٤	٪٣,٧٢	٥,٩٧
دار السلام	٦,٩٢	٥٤٨٠٨٣	١٣١٩٤٢	٪١,٩١	٠,٢٤
الدقى	٥,٠٠	١٠٩٠٩١	٤٤٣٧٦٠	٪٨,٨٨	٤,٠٦
بولاق الدكرور	٤,٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٥١٠٠٠	٪١,٢٧٥	٠,٠٥١

(المصدر "وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى،" ٢٠٢٠؛ و"وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،" بدون تاريخ)



شكل (٧) خريطة لأحياء الدقى وبولاق الدكرور

(المصدر ("Google Maps," (n.d.) Ad Doqi,; "Google Maps," (n.d.) Bolak Al Dakroui) ميدان هيئة التدريس بالدقى (المصدر معوض، ٢٠١٩) فراغات مهملة فى بولاق الدكرور (المصدر الجزار، بدون تاريخ)



ميدان الجلاء بالدقى (المصدر كامل، ٢٠١٦) حديقة خديجة بنت خويلد فى بولاق الدكرور (المصدر صبحى، ٢٠١٦)



شكل (٨) تباين المسطحات الخضراء بين حى الدقى وبولاق الدكرور

ثانياً: الأحياء الحديثة بالقاهرة الجديدة

تحتل القاهرة الجديدة مساحة ٧٠ ألف فدان وتستهدف استيعاب ٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٧ وصل عدد السكان الحالى ١,٥ مليون نسمة، بينما تحتل المسطحات الخضراء حالياً ٦٢٨,٥ فدان (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بدون تاريخ) ولازال العمل مستمرا لإنشاء المباني والمسطحات الخضراء حيث تستهدف الدولة أن يصل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء ١٥ متر مربع ليكون مواكبا مع المعدلات العالمية (١٠-٢٠ متر مربع / فرد فى المدن). وتتنوع المشروعات فى القاهرة الجديدة بين المتميز وفوق المتوسط والمتوسط والمنخفض تبعا للدخل، ونظرا لحدائثة المشروعات فقد تعذر حصول البحث على مساحة وعدد سكان

المشروعات المختارة بالقاهرة الجديدة ولم يتوفر سوى إجمالي المساحة وإجمالي عدد السكان الحالي والمستهدف والذي تم ذكرها، فقد تم تحديد المساحات بناءً على القياس المباشر من خرائط تلك المناطق والتي تم من خلالها حساب النسب المختلفة للمساحات الخضراء لإجمالي مساحة المشروع، وقد تم تناول المشروعات المتجاورة بدلاً من تناول الأحياء نظراً للتنوع في مستويات الدخول داخل الحي الواحد حيث يتباين نصيبها من المساحات الخضراء بالرغم من تجاورها في نفس الحي، وقد تبين ما يلي:

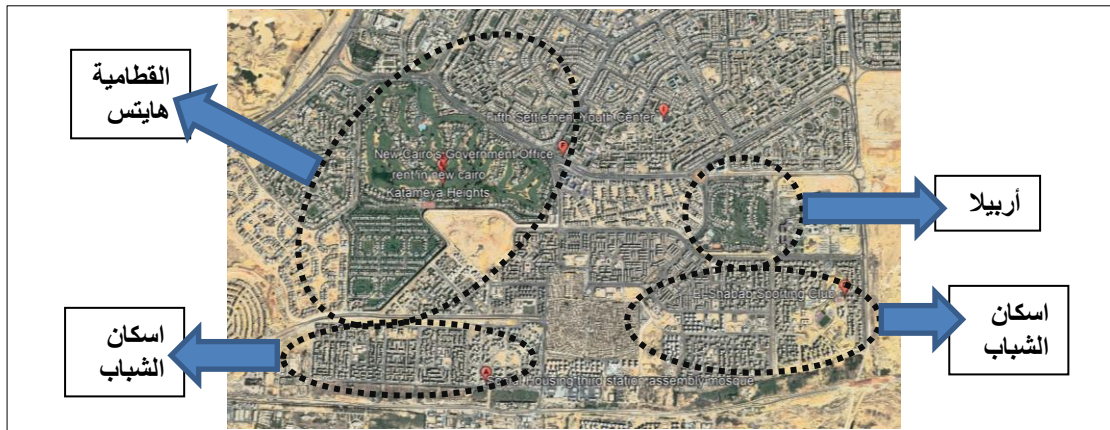
- مشروع القطامية هايتس والذي يعد نموذجاً لمشروع الإسكان فوق المتميز حيث يبلغ مساحته حوالي ١,٦١ كم مربع، بينما يحتوي على مساحات خضراء بمساحة 874696 متر مربع أي حوالي ٥٤,٣٣٪ من مساحة المشروع. ويتجاور مع مشروع القطامية هايتس مشروع إسكان اقتصادي والذي تقدر مساحته بحوالي ٠,٨ كم مربع، بينما تحتل المساحات الخضراء مساحة ٢١٧٨٣ متر مربع أي حوالي ٢,٧٢٪ من مساحة الأرض. ومن هنا يظهر الفارق في نسبة المساحات الخضراء والتي تمثل حوالي ٥١,٦١٪ مما يعكس تبايناً صارخاً بين المشروعين.
- مشروع أرابيلا وهو مشروع إسكان متميز والذي تم تقدير مساحته بحوالي ٠,٩٥ كم مربع، بينما يحتوي على مساحات خضراء بمساحة ١٣٧٧٩٢ متر مربع تقريباً ليمثل بذلك حوالي ١٤,٥٪ من مساحة الأرض أي أقل من نصف النسبة المحددة لمشروع القطامية هايتس. ويتجاور مع مشروع أرابيلا مشروع إسكان اقتصادي للشباب والذي تقدر مساحته بحوالي ٢,٢٢ كم مربع، بينما تحتل المساحات الخضراء مساحة ٧٧٤٣٨ متر مربع بمعدل ٣,٤٩٪ من مساحة المشروع أي بفارق ١١٪ تقريباً عن مشروع أرابيلا (جدول ٣).

جدول (٣) التباين في المساحات الخضراء بين مشروعات القاهرة الجديدة

المساحات الخضراء (م ^٢)	المساحة (كم ^٢)	نسبة مساحة المساحات الخضراء لمساحة الأرض	المشروع
874696	1.61	٥٤,٣٣٪	مشروع القطامية هايتس
٢١٧٨٣	٠,٨	٢,٧٢٪	مشروع الإسكان الاقتصادي بجوار القطامية هايتس
١٣٧٧٩٢	٠,٩٥	١٤,٥٪	مشروع أرابيلا
٧٧٤٣٨	٢,٢٢	٣,٤٩٪	مشروع الإسكان الاقتصادي للشباب بجوار أرابيلا

(المصدر الباحث (قياساً من الخرائط))

وبالرغم من كونها مشروعات حديثة مخططة تحت إشراف الدولة إلا أن التباين في المساحات الخضراء يظهر بفوارق كبيرة بين مشروعات الإسكان الاقتصادي وبين كلا من مشروعات القطامية هايتس وأرابيلا المتاخمة لهما (شكل ٩)، و (شكل ١٠). وربما يرجع ذلك لعدة أسباب وهي التباين في المستوى الاقتصادي حيث تعتمد كلا من القطامية هايتس وأرابيلا على التمويل من الملاك لإقامة وصيانة المساحات الخضراء مما يوفر السيولة المالية ويحقق إستدامتها خاصة مع إدارة تلك المساحات من قبل الشركات المالكة أو اتحاد الملاك للمشروعات المختلفة، بينما تعتمد مشروعات الإسكان الاقتصادي على التمويل من قبل الدولة فقط مما يمثل عبءً مادياً فتسعى لتقليل الأعباء المالية لإمكانية إدارة وصيانة الأهم فالأقل أهمية.



شكل (٩) خريطة لمشروعات القطامية هايتس وأرابيلا والإسكان الاقتصادي (المصدر "Google Maps," (n.d.).Katameya Heights)



مشروع القطامية هاييتس (المصدر "بورتو جروب"، ٢٠١٩) مشروع الإسكان الاقتصادي (المصدر على، ٢٠٢٠)



مشروع أرابيلا (المصدر "دليل بيوت"، بدون تاريخ) مشروع الإسكان الاقتصادي (المصدر على، ٢٠٢٠)
شكل (١٠) التباين في المسطحات الخضراء بين الإسكان المتميز والإسكان الاقتصادي بالقاهرة الجديدة

٧. تجربة الدنمارك في إدارة وتمويل المسطحات الخضراء

لحل إشكالية التمويل وإدارته يقوم البحث بدراسة أحد التجارب الناجحة في التمويل وهي التجربة الدنماركية بهدف الاسترشاد بها في اقتراح إطار أو نموذج لتمويل وإدارة المسطحات الخضراء بما يتناسب مع الواقع المصري. وتحتوي الدنمارك على عدة مناطق مفتوحة تشمل الحدائق وتمثل متنفساً للسكان مما أدى إلى وجود اتجاه للحفاظ عليها وتطويرها لضمان استدامتها. ويتم المشاركة بين مختلف الجهات لوضع قوانين وتشريعات مع إدارة وتمويل وتحديد الأنشطة المختلفة المسموح بها في تلك الحدائق، ويتم المشاركة بين المؤسسات المحلية والهيئات المعنية بالغابات والزراعة ووزارة الغذاء. وفي عام ٢٠٠٧ قام البرلمان الدنماركي بتطوير قانون المتنزهات المحلية National Park Act للحفاظ على المتنزهات المتواجدة وتطويرها والحفاظ على الحياة البرية بها وإنشاء غيرها لزيادة المساحات الطبيعية المفتوحة. وقد تم ادراج ثلاث حدائق طبيعية للحفاظ وهي Thy, Mols Bjerge, The Wadden Sea والتي تحتل مساحة حوالى ١٨٨٩٧٠ هكتار (Dinesen, 2012) (شكل ١١).



Wadden Sea
(المصدر "Mando and the Wadden Sea," 2018)

Mols Bjerge
(المصدر "Tripadvisor Photo," 2010)

Thy
(المصدر "Visitnordjylland," (n.d.))

شكل (١١) حدائق طبيعية بالدنمارك

وواجهت الحكومة الدنماركية صعوبات تتلخص فيما يلي (Dinesen, 2012):

- التمويل: ويمثل عائقاً أساسياً بسبب ضعف مصادر التمويل والتبرعات لإمكانية تحقيق عملية الحفاظ.
- الإدارة: تضارب القرارات نتيجة ضعف التواصل بين الجهات المعنية ذات التخصصات المختلفة.

- البنية التحتية: وجود تأثير سلبي لشبكة النقل والمواصلات الحديثة واحتياجها للطاقة والتي أدت إلى زيادة الضغط على استعمالات الأراضي.
- وانطلاقاً من هذه المشكلات تم طرح خطة خمسية للحل وتطوير تلك المناطق وتحقيق عملية الحفاظ في الفترة الزمنية ٢٠١٠- ٢٠١٥ وقدرت تلك الخطة بميزانية ٢٤٠ مليون يورو، حيث تم تحديد المهام المستهدفة وجهة التمويل المسئولة عنها والتي تنوعت بين السلطات المحلية والحكومة الدنماركية والتبرعات كما يتضح من الجدول (٤) والذي يتم فيه عرض خطة الدولة الخاصة بالمسطحات الخضراء (Dinesen, 2012).

جدول (٤) جهات تمويل مهام الحفاظ على المناطق الطبيعية بالدنمارك

المهمة	الوصف	التمويل
إدارة المناطق المفتوحة	مثل تقليم وقص الأعشاب	الحكومة+برنامج تطوير المدن (Danish state +EU RDP)
إدارة الحفاظ على الطبيعة	إزالة النباتات غير السليمة+إنشاء أسوار وعناصر ماء	الحكومة+برنامج تطوير المدن (Danish state +EU RDP)
إدارة الصحة	إدارة الحرائق+إزالة النفايات	الحكومة+البلدية
مكافحة العناصر الضارة	تحديد وإزالة بعض النباتات الضارة	الحكومة أو البلدية (طبقاً للمالك)
اشتراطات للغابات	صيانة الغابات+عدم استخدام المبيدات	برنامج تطوير المدن+التبرعات
حماية الغابات	منع استغلال الغابات مثل قطع الأشجار لاستخدام الأخشاب+عدم وجود صرف صحي ضار بالغابات	برنامج تطوير المدن+التبرعات
دعم عبور الكائنات الحية	إعادة تصميم مناطق العبور لتيسير حركة الكائنات الحية	البلدية+منسقى الطرق

(المصدر 2012 Dinesen)

تتطلع الحكومة مع نهاية عام ٢٠٥٠ إلى أن تكون الدنمارك أكثر بلاد العالم حفاظاً على المناطق الطبيعية وأن تكون خريطة الدنمارك خضراء لما تحتويه على مساحات شاسعة من المساحات الخضراء لتكون أسعد بلاد العالم صحياً ونفسياً، بالإضافة إلى العائد الاقتصادي الذي ينتج من وجود تلك المسطحات سواء بجذب السياح أو أسعار الأراضي أو توفير العمالة أو انفاق الأسر على الترفيه في المناطق المفتوحة. وتستهدف الحكومة الدنماركية وجود تنوع في كل من الأنشطة وطبيعة المناطق المفتوحة مما يعمل على توفير الترفيه لكافة الأعمار وتحقيق متطلبات كافة المترددين عليها (The Danish Government, 2014).

وتنتهج الحكومة الدنماركية أسلوب التمويل المشترك القائم على الضرائب والتبرعات والمؤسسات غير الهادفة للربح وصناديق الدعم المالي الأوروبي تحت إدارة خاصة بالمناطق الخضراء والتي تقوم بدورها بالإشراف على المتنزهات المختلفة داخل المدن، ومنها منتزه أورستيد Orstedsparken (n.d., "ECstep") (شكل ١٢)، الذي يقع وسط مدينة كوبنهاجن. ويحتل المنتزه مساحة ٦,٥ هكتار ويرجع اسمه إلى العالم الدنماركي Hans Christian Orsted. وقد مر المنتزه بعدة مراحل بدءاً من تصميمه عام ١٨٧٦ حتى عام ١٩٩١ والذي تم فيه إنشاء مقهى لخدمة المترددين على المنتزه. وفي عام ١٩٩٤ خضع المنتزه لتطوير آخر وهو إيصال بحيرة المنتزه ببحيرة ببيلينج Peblinge Lake لدعم جودة الماء بمرورها خلال البحيرتين خاصة في فصل الشتاء.

للمنتزه سبعة مداخل موزعة على كل جوانبه ويتكون من بحيرة طولية محاطة بتلال صغيرة من المسطحات الخضراء والتي تحتوي على أنواع مختلفة من النباتات، وقد تم تخصيص منطقتين مفتوحتين أحدهما خاصة بممارسة الشواء والأخرى للجلوس والتمتع بالطبيعة. ويحتوي المنتزه على عدة تماثيل لشخصيات مختلفة أهمها تمثال العالم أورستيد Orsted المصنوع من البرونز والذي تم رفعه على قاعدة من الجرانيت، كما تحتوي على كوبرى حديدي فوق البحيرة للعبور من جهة إلى أخرى (n.d., "ECstep"). وتمثل الحديقة أحد الحدائق المنتشرة في المدن الدنماركية والتي تحظى باهتمام من الدولة وبنظام تمويل مشترك بين عدة جهات حكومية وغير حكومية مما يوفر التدفق المالي ويحقق احتياجات المسطحات الخضراء.



المسطحات الخضراء والبحيرة بالحديقة

مسقط أفقى الحديقة

شكل (١٢) حديقة أورستيد بكوبنهاجن (المصدر "ECstep," n.d.)

٨. تنمية إدارة التمويل

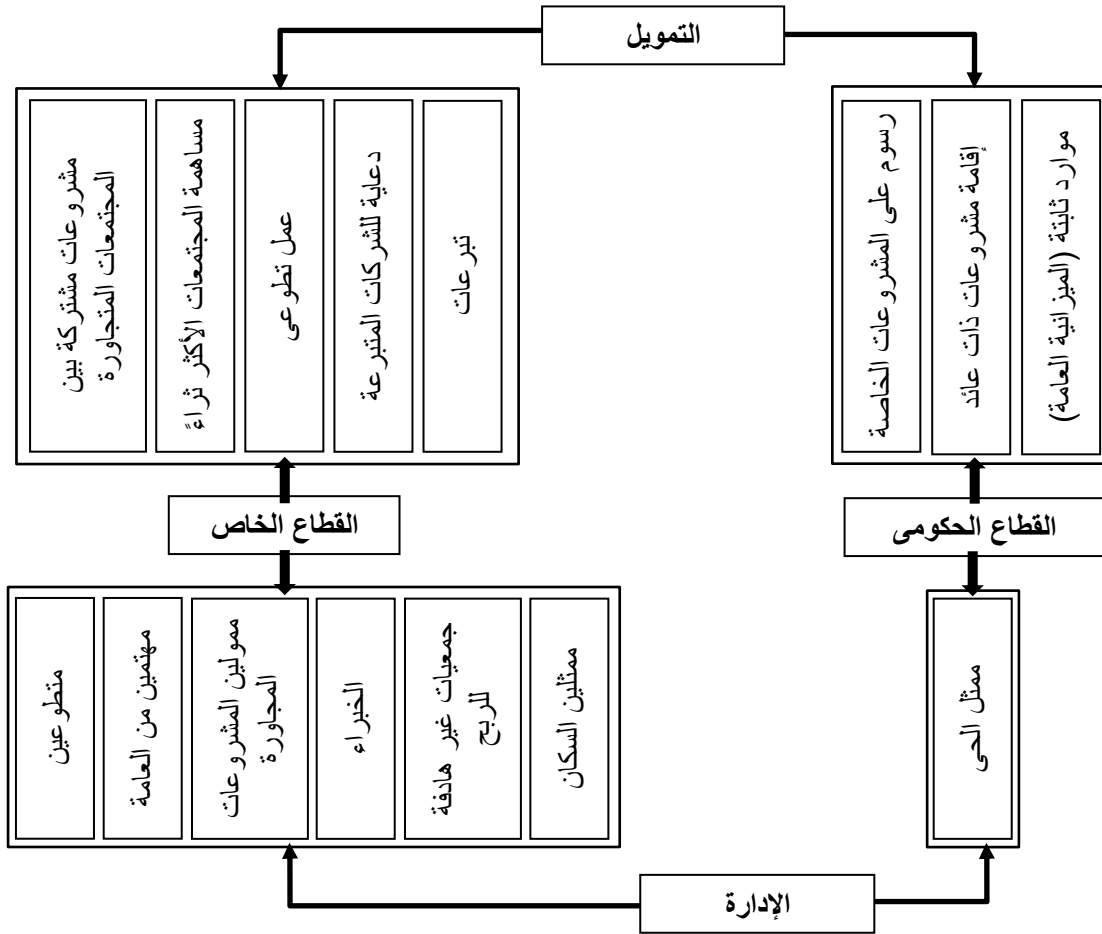
وانتقالاً من تجربة الدنمارك كدولة أوروبية إلى الواقع المصرى يختلف أسلوب التمويل وإدارته وتظل مشكلة تمويل المجتمعات الفقيرة قائمة وتحتاج إلى حل، ولذا يتعين على الحكومات أن تفى بالدور الأساسي في إدارة التمويل لإمكانية دعم ورفع كفاءة تلك المجتمعات. وتعانى حكومات بعض الدول منها مصر من عدة صعوبات تختص بإدارة التمويل والتي يجب تنميتها لإمكانية القيام بالمهام المختلفة ومنها إدارة تمويل المسطحات الخضراء في المجتمعات العمرانية خاصة الفقيرة منها. ويمكن إيجاز المشكلات الإدارية لدى الحكومات فيما يلي (Fawcett, 2010):

- البطة الإدارى المالى فى القطاع الحكومى عن القطاع الخاص.
 - عجز أو قلة المهارات فى القطاع الحكومى.
 - الإهدار المالى فى القطاع الحكومى.
 - الاحتياج للتطوير والشفافية من قبل القطاع الحكومى فى مجال الإنفاق المالى لموارد الدولة منها الضرائب.
 - الضعف العام فى توزيع الموارد.
 - القصور فى بيانات الإنفاق والميزانيات الخاصة بالدولة وعدم الشفافية.
 - النظام المحاسبى المتبع غير محدد أو غير متطور.
 - وجوب الامتثال للنظم العالمية مثل الخضوع للبنك الدولى.
 - الحاجة لتقوية الحكومات فى الدول النامية.
 - الحاجة لتطوير الكفاءات والخدمات.
 - ضعف الكيان التشريعى وثغرات القوانين.
- ولإمكانية تطوير الإدارة المالية لدى الحكومات يتعين تحقيق بعض الأسس التى قام البنك الدولى بتحديدتها والتي يمكن إيجازها فى ستة نقاط وهى (Fawcett, 2010):
- أن تكون الميزانية المطروحة واقعية لتحقيق المتطلبات.
 - إمكانية عرض الميزانية على العامة للاطلاع عليها مع أهمية وضوحها لدى العامة.
 - أن تتبع الميزانية سياسة الدولة ومتطلباتها.
 - وجود تنسيق للتمويل العام والخارجى بشكل محدد ومنظم.
 - تنسيق المعلومات لتواكب اتخاذ القرارات مع أهمية التحكم الإدارى.
 - وضع التوقعات المستقبلية وإمكانية التحكم فى التبرعات لتحقيق المتطلبات.
- ولذا فيتعين على الحكومات اتخاذ القرارات الواقعية من خلال الإدارة الرشيدة للموارد والإمكانات لتحقيق الاحتياجات من خلال برنامج زمنى محدد والذي يتم من خلاله تحديد المهام الأكثر أهمية فالأقل أهمية مع وضع خطة للتنفيذ زمنياً ومالياً وإدارياً، هذا مع مواكبة التغيرات العلمية والعالمية والمرونة فى التغيير طبقاً للمستجدات فى ظل المشاركة الفعالة والمنظمة من كافة الجهات المعنية، حيث يقع على السلطات مهمة التنسيق بين كافة الجهات وتحديد موارد التمويل المطلوبة للمسطحات الخضراء.

٩. الإطار المقترح

تعانى الدول مشكلة التمويل نظراً لكثرة الأعباء المحملة على الحكومات بالإضافة إلى صعوبة قياس معدل استفادة السكان من الخدمات المقدمة إليهم نظراً لعدم الدقة أو المصادقية من قبل الأحياء لقياس معدلات الاستفادة بشكل علمى أو دقيق. هذا مع تأثير أسعار السوق على الميزانيات المخصصة لتلك المشروعات والمشكلة فى الصعوبات التى تواجه عملية تحليل وقياس مدى المنفعة أو الاستفادة من الإنفاق، هذا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التبرعات والخدمات ومشروعات البنية الأساسية سواء للإنشاء أو الصيانة. ومن هنا كان التوجه

للمشاركة بين الجهات الخاصة والعامة وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة من قبل الحكومات (Alm, 2013). ولذا يركز البحث على التمويل المشترك كأحد المدخلات القادرة على حل مشكلة التباين في المسطحات الخضراء. وبناءً على الدراسة والتحليل يتضح مشكلة التمويل في حالة اعتماده على الدولة والتي تتحمل أعباءا مادية يصعب معها توفير المسطحات الخضراء الملائمة واستدامة تواجدها من أعمال الصيانة وخلافه. ومن ثم يطرح البحث منهجا تمويليا مسترشدا بالتجربة الدنماركية والتي تعتمد على المشاركة بين مختلف الجهات المعنية والمتمثلة في كلا من القطاع الحكومي والقطاع الخاص حيث يتحتم وجود مشاركة فعالة بين مختلف الجهات المعنية لإدارة المسطحات الخضراء، فتشارك الحكومة المحلية من خلال تخصيص جزء من الميزانية العامة والمبينة أكثرها على الضرائب، هذا بالإضافة إلى مشاركة الخبراء والمؤسسات المختلفة مثل تلك غير الهادفة للربح والجمعيات المهتمة بالمسطحات الخضراء والمشاركة الشعبية من الأفراد سواء المتطوعين أو المنتفعين مثل سكان المنطقة المتواجد بها المسطحات الخضراء. وتشارك هذه الجهات في اتخاذ القرارات، التخطيط والتصميم، التنفيذ، المتابعة والصيانة لاستدامة تلك المسطحات كما يلي (شكل 13):



شكل (١٣) الإطار المقترح لتمويل وإدارة المسطحات الخضراء
(المصدر الباحث)

دور القطاع الحكومي:

- يساهم بنسبة من التمويل المعتمد على موارد الدولة الثابتة مثل الضرائب -خاصة من الأنشطة التجارية والإدارية والسكنية المنتفعة والمتجاورة بالمجتمعات الفقيرة- والميزانية العامة وذلك لضمان استمرار التدفق المالي.
- التمويل من خلال طرح مناطق للاستثمار مثل إقامة مشروع جراج للسيارات أسفل المسطحات الخضراء والتي يتم تخصيص دخلها للإنفاق على تلك المسطحات.
- تمويل من المشروعات الخاصة والتي يفرضها القطاع الحكومي على ملاك تلك المشروعات كمصاريف لإقامة مشروعاتهم.

وعلى القطاع الحكومى تحقيق التوازن فى الإنفاق بالاعتماد على تحديد الأولويات وتحقيق التوازن بين المنح الخارجية والدخل القومى والقروض والاستثمار الموجه للتنمية وتوفير المسطحات الخضراء لكل الفئات بتطبيق مبدأ المساواة بين فئات الشعب المختلفة (Kurthy, 2018).

دور القطاع الخاص:

- يساهم من خلال المؤسسات غير الهادفة للربح والتي يقع عليها مسئولية التمويل بنسبة من خلال التبرعات التي يتم جمعها من مختلف الجهات.
- المساهمة فى إنشاء المسطحات الخضراء من قبل أصحاب الأنشطة التجارية والإدارية والسكنية المتواجدة بجوار تلك المسطحات. ويمكن تحفيز أصحاب الشركات بدعم تلك المسطحات خلال المنفعة المتبادلة مثل الدعاية لتلك الشركات مقابل مساهمتها فى تمويل المسطحات الخضراء.
- العمل التطوعى من العامة المهتمين بالمسطحات الخضراء بالإضافة إلى المنفعين المباشرين مثل سكان المنطقة.
- تخصيص نسبة من تمويل المسطحات الخضراء فى المناطق ذات المستوى الاقتصادى المرتفع للإنفاق على تلك فى المناطق المجاورة لها ذات المستوى الاقتصادى الأقل، حيث تعمل هذه المشاركة على الحد من المشاكل الاجتماعية والنفسية ومن ثم الأمنية بين المناطق المتجاورة لبعضها البعض والمتباينة فى المسطحات الخضراء.
- التمويل الاستثمارى والمتمثل فى تخصيص مشروعات يتم تمويلها من قبل القطاع الخاص سواء الشركات أو رجال الأعمال أو سكان المجتمعات العمرانية المتجاورة الأكثر ثراءً، ويتم تحديد مجلس إدارة تلك المشروعات بنسب متفاوتة من الجهات الممولة بحيث لا يقل حق تصويت الجهة الممولة عن ١٠٪ فى اتخاذ القرارات (Kurthy, 2018). وتدر هذه المشروعات عائدا ماديا يتم الإنفاق منه بنسب مختلفة على كل من المجتمعات الأكثر فقرا، والتي تحظى بنسبة أكبر من عائد تلك المشروعات، والمجتمعات الأكثر ثراءً لتنمية وتطوير وصيانة المسطحات الخضراء وضمان استدامتها بكفاءة ملائمة.

أما عن إدارة عملية التمويل وصيانة المسطحات الخضراء فيراعى وجود مشاركة بين مختلف الجهات المعنية بنسب مختلفة تبعاً لنسب المسئولية، والتي يقترح ان يتم توزيعها بين: القطاع العام والمتمثل فى الحى حيث ينتدب ممثل للحى لإدارة تلك المسطحات، القطاع الخاص والمنقسم بين ممثلين لسكان المنطقة المستفيدين مباشرة من تلك المسطحات، الجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح، الخبراء، الممولين من أصحاب المشروعات القائمة بالجوار، المهتمين من العامة، والمتطوعين. حيث يتم تحديد الجهات المعنية لكل منطقة وتوزيع المهام بين أعضائها مع المتابعة من قبل السلطة المحلية وممثلى السكان والمنفعين بشكل مباشر من تلك المسطحات.

١٠. المناقشة

تعتمد عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية الفقيرة والثرية على الدخل، حيث تظهر فى الدول النامية والمتقدمة وبين المدن داخل البلاد لاختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية مما أفرز مناطق متميزة وفوق المتوسطة والمتوسطة والمنخفضة التكاليف. والتي يظهر فيها عدم المساواة فى توفير الخدمات والاحتياجات حيث تتوجه مصادر الدولة والتنمية العمرانية إلى المناطق الأكثر ثراءً عن تلك الأكثر فقراً مما يهدد المجتمعات بانتشار العنف والجريمة وعدم المرونة والتناسق المجتمعى (Keeley, 2015)، ولذا تركز الدراسة على التمويل كمدخل لحل هذه الإشكالية.

تتنوع أساليب التمويل ما بين تمويل عام وخاص حيث تندرج تحت كل أسلوب عدة أنظمة للتمويل، وتختلف تلك الأنظمة تبعاً لمستوى الدخل للمجتمعات المستهدفة. فالمجتمعات الأكثر ثراءً تتضاءل فيها نسبة المشاركة من القطاع العام فى تمويلها أو تنعدم بل تمثل على العكس مدخلا لتربح أو لزيادة دخل القطاع العام أو الحكومى حيث تقوم الأحياء بتخصيص قطع أراضى للبيع لشركات عقارية والتي تقوم بدورها بتقسيم تلك الأراضى وبيعها لأفراد أو شركات خاصة مما يدر ربحاً لكل من الشركات العقارية المالكة للأراضى وللأحياء كنتاج لتربحها من البيع والضرائب ومصاريف الخدمات المقدمة لتلك المجتمعات. على النقيض تمثل المجتمعات الأكثر فقراً عبءاً على الأحياء أو الدولة حيث يتم تخصيص أراضى لإقامة تلك المجتمعات والتي تتحمل الدولة كافة نفقاتها من تصميم وتنفيذ وصيانة وخدمات... الخ مما لا يدر ربحاً ماديا على الدولة. ولذا تتجه الدولة إلى الإقلال من الإنفاق وتوجيهه إلى الأكثر أو الأهم احتياجاً لتلك المجتمعات فيتم توجيه الميزانية لإقامة المباني والخدمات والطرق... الخ مع الإقلال من الفراغات المفتوحة خاصة المسطحات الخضراء لما تمثله من عبء مالى سواء فى الإنشاء أو الصيانة.

وتتفاقم إشكالية التباين بين المجتمعات العمرانية المتجاورة مما يهدد أمن وسلامة المجتمع لما يولده من مشاعر الكراهية والحقد المجتمعى لشعور فئات مختلفة وفى ذات الوقت متجاورة باختلاف وتمييز بين الطبقات

الاجتماعية. وانطلاقاً من هذه الإشكالية ركزت الدراسة على كيفية توفير التمويل للمجتمعات الأكثر فقراً المتجاورة للمجتمعات الأكثر ثراءً من خلال عرض أنظمة التمويل المختلفة لانتقاء منها ما يلائم الواقع المصرى وبما يحقق مدخلا لحل مشكلة التباين ويعمل على إذابة بعض الفوارق الملموسة بين فئات الشعب المختلفة. يأتي التساؤل هل يتم فصل المجتمعات العمرانية بحيث يتم تحديد مناطق للمجتمعات الأكثر ثراءً منفصلة تماماً عن المجتمعات الأكثر فقراً؟ يمثل ذلك صعوبة لعدة أسباب: منها أن المجتمعات الأكثر فقراً تمثل خدمات للمجتمعات المتجاورة حيث يقطن بها أصحاب الحرف والعاملين الذين تحتاج إليهم المجتمعات الأكثر ثراءً مع كون المجتمعات الأكثر ثراءً تمثل فرص عمل لسكان المجتمعات المجاورة، هذا بالإضافة إلى أن هناك مجتمعات قائمة بالفعل لا يمكن نقلها، غير أن عملية الفصل لا تأتي بنتائج سوى زيادة الكراهية والشعور بالاختلاف الطبقي المتباين بين فئات الشعب المختلفة.

ويطرح البحث تساؤلاً آخر وهو هل يمكن للدولة أن تتحمل أعباء المجتمعات العمرانية الأكثر فقراً بحيث ترتقى لنفس مستوى المجتمعات الأكثر ثراءً؟ يمثل ذلك صعوبة أيضاً وذلك لقلة موارد الدولة وتحملها لأعباء مالية في مختلف المجالات خاصة لدولة نامية تحاول جاهدة النهوض.

وبناءً عليه فقد توجه البحث إلى محاولة لحل هذه الإشكالية من خلال إيجاد نظام تمويلى مقترح يلائم الواقع المصرى بما لا يمثل عبءاً مادياً على الدولة وبما يعمل على إذابة الشعور بالطبقية بين المجتمعات العمرانية المتجاورة. ولذا يطرح البحث تفعيل المشاركة من قبل المجتمعات العمرانية الأكثر ثراءً فى تمويل المجتمعات العمرانية المتجاورة الأكثر فقراً وذلك من خلال تخصيص نسبة من المصروفات السنوية لصيانة المجتمعات الأكثر ثراءً لتتوجه إلى إنشاء وصيانة المسطحات الخضراء فى المجتمعات المتجاورة الأكثر فقراً. ويتم تحصيل مبالغ الصيانة فى المجتمعات العمرانية الأكثر ثراءً من خلال تحصيل مبلغ عند استلام الملاك لمكبيتهم من عقارات أو شركات... الخ حيث تودع هذه المبالغ كوديعة فى أحد البنوك مما يدر عائداً سنوياً يتم الإنفاق منه على صيانة تلك المجتمعات، وتقوم الشركة العقارية المالكة بإدارة هذا العائد من خلال مجلس إدارة يمثل مجموعة منتخبة من الملاك، ويتم تكليف محاسب قانونى بتحديد الميزانية والمصروفات والواردات وطرح الميزانية السنوية على مجلس الإدارة ومن ثم الجمعية العمومية الممثلة للمنطقة للموافقة على الميزانية وسد أى عجز فيها. وهناك أسلوب آخر وهو تخصيص مبلغ سنوى أو شهري حسب اتفاق مسبق يحدد فى عقد الملكية للإنفاق على الصيانة والخدمات العامة للمنطقة والذي يتم زيادته بنسبة متفق عليها كل فترة زمنية تبعاً للبورصة المالية وقيمة العملة، وأيضاً يكلف محاسب قانونى لمتابعة الميزانية وطرحها على الجمعية العمومية الممثلة لملاك المنطقة.

ويقترح أن تقوم الأحياء بتخصيص نسبة من مبلغ بيع الأرض للشركة العقارية للإنفاق على إنشاء المجتمعات المتجاورة مع تحديد نسبة من قيمة مبلغ الصيانة والخدمات للمجتمعات الأكثر ثراءً للإنفاق على صيانة وخدمات المجتمعات المتجاورة الأكثر فقراً، بالإضافة إلى تخصيص مشروعات تدر عائداً مادياً يمول من الجهات المختلفة ويوجه للإنفاق على المجتمعات الأكثر فقراً، ويتم إدارة التبرعات والمشروعات وعوائدها من قبل المشاركة بين الأحياء والجمعية العمومية المشكولة من ممثلى لملاك المجتمعات الأكثر ثراءً وقاطنى المجتمعات الأكثر فقراً. فى هذه الحالة يمكن تحقيق ما يلى:

- التبادل المنفعى بين المجتمعات العمرانية المتجاورة.
- التبادل الثقافى والاقتصادى بدعم المجتمعات الأكثر فقراً من قبل تلك الأكثر ثراءً.
- إذابة الشعور بالحقد والكراهية بين المجتمعات لتواجد التعاون بينهما.
- تخفيف الأعباء المالية على الدولة.
- ضمان استمرارية التمويل لصيانة وخدمات المجتمعات بمختلف طبقاتها على حد سواء.

ويقترح تشجيع الشركات العقارية على التبرعات من خلال اعطاء امتيازات لتلك الشركات مثل خفض الضرائب، تيسير أعمال ومهام الشركات، توفير خدمات بتكلفة أقل مثل البنية التحتية، توفير مناطق للإعلان عن الشركات والمجتمعات الأكثر ثراءً بتسهيلات مالية... الخ. هذا بالإضافة إلى بث الوعى الجماهيرى من خلال الجمعيات غير الهادفة للربح والخبراء المتخصصين فى علوم الاجتماع والتواصل والمتطوعين لبث ودعم الفكرة بين الفئات الاقتصادية المختلفة فى المجتمعات العمرانية المتجاورة خاصة القائمة منها بالفعل. وذلك لتفعيل المشاركة بين مختلف الفئات ومختلف الجهات المعنية سواء القطاع العام أو الخاص مما يحقق الأمن والأمان والاستقرار المجتمعى.

١١. النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة التحليلية ظهر التباين فى المسطحات الخضراء بين المجتمعات العمرانية طبقاً للمستوى الاقتصادى والذي يعمل على افراز مشاكل اجتماعية ونفسية وأمنية خاصة بين المجتمعات المتجاورة. ونظراً لاعتماد المجتمعات الفقيرة على الحكومات فى تمويل وإدارة المسطحات الخضراء ونظراً لقلة موارد الحكومات فقد لجأت العديد من الدول إلى تفعيل المشاركة فى التمويل والإدارة بين كافة الجهات المعنية وتوزيع الأدوار

مما يضمن استدامة المسطحات الخضراء وكفاءتها. ومن الأمثلة الناجحة التجربة الدنماركية التي لجأت إلى التمويل من خلال المشاركة بين الحكومة بمواردها من الضرائب، مع الاعتماد على التبرعات من الجهات المختلفة خاصة تلك المجاورة للمسطحات الخضراء مثل الأنشطة التجارية والإدارية، هذا بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح والدعم المالي الأوروبي. واسترشادا بهذه التجربة طرح البحث أطارا لتمويل وإدارة المسطحات الخضراء في الواقع المصري مستندا إلى الدراسة النظرية والتي تم من خلالها عرض أوجه التمويل المختلفة، حيث اقترح أهمية وجود مشاركة بين الحكومة متمثلة في الميزانية العامة المحصلة من الضرائب وخلافه مع القطاع الخاص المتمثل في التبرعات من رجال الأعمال والمؤسسات غير الهادفة للربح والمهتمين مع المنتفعين من السكان سواء قاطني المجتمعات العمرانية الفقيرة أو الأكثر ثراءً المتجاورتين. ويتوقع البحث أن وجود المشاركة بين سكان المجتمعات المتجاورة يعمل على إذابة مشاعر الغضب والكرهية ويؤثر إيجابيا على العلاقة بينهما مما يعكس على المجتمع بأكمله.

ومن ثم توصي الدراسة بأهمية تضافر جهود القطاع الخاص مع الدولة لتمويل الفراغات في المجتمعات الأكثر فقرا من خلال المشاركة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص للمجتمعات الأكثر ثراءً والمتجاورة لتلك الأكثر فقرا، مع وجود إدارة لعملية التمويل تشترك فيها كل الجهات المختصة لرفع كفاءة الفراغات العمرانية خاصة المسطحات الخضراء. ويعتمد هذا المقترح على بث الوعي بين الفئات المعنية وفئات الشعب بمختلف طبقاته للحث على التعاون والمشاركة الفعالة في تمويل وإدارة تلك الفراغات من خلال الجمعيات والمؤسسات غير الهادفة للربح مع الدعم من قبل الخبراء المختصين والعمل التطوعي.

References

المراجع

- الجزائر، خالد. (بدون تاريخ). بولاق الذكور. *الصدى نت*. دخول ٢٢ مايو، ٢٠٢١، من <http://elsada.net/86751/>
- Elgazar, K. (n.d.). *Bolaq Eldakrou*. ElsadaNet. Retrieved May 22, 2021, from <http://elsada.net/86751/>
- الجهاز القومي للتنسيق الحضاري. (٢٠١٠). أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء. وزارة الثقافة، مصر.
- National Organization for Urban Harmony. (2010) Standards and Basics for Urban Harmony in Open Green areas. Ministry of Culture, Egypt.
- الطاهر، عائشة عبد الله. (٢٠١٩). *معايير تخطيط المسطحات الخضراء الترفيهية العامة (مدينة الخرطوم- دراسة حالة)*. رسالة ماجستير، كلية العمارة والتخطيط، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- Eltaher, A.A. (2019). *Standards of Planning Public Green Recreational Areas (Case study: Al-Kortoom City)*. Master Thesis, Faculty of Planning and Architecture, Al-Sudan: Al-Sudan University for Science and Technology.
- القاضي، عمر. (٢٠١٤، ديسمبر ٢١). أجمل صور لمدينة المعادي للمبدع المصور عمر القاضي. جريدة *المعادي اليوم*. (الصورة المرفقة) (تحديث). فيسبوك. دخول ٣٠ أبريل ٢٠٢١، من <https://www.facebook.com/JrydtAlmadyAlywm/posts/670012789784066>
- Elkadi, O. (December 21, 2014). The Best Photos of Maadi for talented photographer Omar Elkadi. *Jrydt Almady Alywm*. This [Image attached] [Status Update]. Facebook. Retrieved April 30, 2021, from <https://www.facebook.com/JrydtAlmadyAlywm/posts/670012789784066>
- بورتو جروب. (٢٠١٩، نوفمبر ١٣). *كمبوند القطامية هايتس بالتجمع الخامس*. دخول ٢٠ مايو ٢٠٢١، من <https://golfportomarina.com/katameya-heights-compound/>
- Porto Group. (November 13, 2019). *Katameya Heights Compound, Fifth Settlement*. Retrieved /May 20, 2021, from <https://golfportomarina.com/katameya-heights-compound>
- حي دار السلام. (٢٠٢١، فبراير ١٧). *الصفحة الرسمية*. (صفحة فيسبوك). فيسبوك. دخول ٢٢ مايو ٢٠٢١ من <https://www.facebook.com/haydarelsalam/photos/5706874669338435>
- Dar Elsalam District. (2021, February 17). *The Main Page*. [Facebook Page]. Facebook. Retrieved May 22, 2021, from <https://www.facebook.com/haydarelsalam/photos/5706874669338435>
- دليل بيوت. (بدون تاريخ). أرابيلا تاون هاوس، مدن. دخول ٢٢ مايو ٢٠٢١، من <https://www.bayut.com/area->

- AreaGuides. (n.d.). Arabella Townhouses, Mudon. Retrieved May 22, 2021, from <https://www.bayut.com/area->
- روبيل، ناتالي. (٢٠٢١). المساحات الخضراء: مورد قيم لتوفير الصحة الحضرية المستدامة. الأمم المتحدة. دخول ١٩ مايو ٢٠٢١، من www.un.org/ar/chronicle/article/20120
 - Robil, N. (2021). *Green Areas: Precious Source for Sustainable Urban Health*. UN. Retrieved May 19, 2021, from www.un.org/ar/chronicle/article/20120
 - صبحي، كريم. (٢٠١٦، نوفمبر ٧). اليوم السابع. بالفيديو والصور. حتى بولاق يدمر حديقة باللودرات والأهالي يستغيثون. دخول ١٥ مايو ٢٠٢١، من <https://www.youm7.com/story/2016/11/7/>
 - Sobhi, K. (November 7, 2016). By Videos and Images: Bolaq Eldakrou Governorate damage a garden by diggers and residents scream. *Elyoum7 Journal*. Retrieved May 15, 2021, from <https://www.youm7.com/story/2016/11/7/>
 - صلاح، خالد. (٢٠١٨، ديسمبر ٩). القومي للسكان: "عدد سكان بولاق الدكرور ارتفع لمليون جريدة اليوم السابع". دخول ٢٢ مايو ٢٠٢١، من "القومي للسكان : عدد سكان بولاق الدكرور ارتفع لمليون نسمة - اليوم السابع (youm7.com)
 - Salah, K. (December 9, 2018). Bolaq Eldakrou residents increased to one Million. *Elyoum7 Journal*. Retrieved May 22, 2021, from "ارتفع لمليون نسمة - اليوم السابع (youm7.com)
 - طاقة، محمد، والعزاوي، هدى. (٢٠٠٦). *اقتصاديات المالية العامة*. العراق: دار المسيرة.
 - Tafa, M. and Elazawy, H. (2006). *The Public Finance Economics*. Iraq: Dar Elmasira.
 - على، أميرة عاطف. (٢٠٢٠). *تعزيز القوى الحضرية كأداة لتنمية المجتمعات العمرانية*. رسالة دكتوراة، كلية الهندسة بالمطرية، القاهرة: جامعة حلوان.
 - Ali, A. A. (2020). *Resilience as a Tool to Develop Urban Communities*. Ph.D., Faculty of Engineering at Mataria, Cairo: Helwan University.
 - عمارة، محمد. (١٩٩٣). *دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة* (ورقة بحثية في مؤتمر). ندوة نحو دور تنموي للوقف. الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية. ص ١٥٥-١٧١
 - Omara, M. (1993). *The Role of Endowment in Social Growth and Fulfilling the Requirements of Nation* [Conference presentation abstract]. Towards the Role of Endowment in Growing. Kuwait: Kuwaiti Ministry of Endowment. Pp.155-171
 - كامل، حسن. (٣ يونيو ٢٠١٦). *ميدان الجلاء (عمل يخلد فكر عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين)*. (الصورة المرفقة) (تحديث). دخول ٢٠ أبريل ٢٠٢١، من <https://www.facebook.com/406607002689686/posts/1356293004387743>
 - Kamel, H. (June 3, 2016). *Elgalaa Square (a project that immortalize Dr. Taha Hussein)*. *This* [Image attached] [Status Update]. Retrieved April 20, 2021, from <https://www.facebook.com/406607002689686/posts/1356293004387743>
 - معوض، إبراهيم. (١٥ يناير ٢٠١٩). *محافظ الجيزة يفتتح أعمال تطوير ميدان هيئة التدريس بحى الدقى (صور)*. جريدة المصري اليوم. (الصورة المرفقة) (تحديث). دخول ٢٠ أبريل، ٢٠٢١، من <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1360070>
 - Moauad, I. (January 15, 2019). Giza Minister starts the development of teaching staff square, Douqi district (images). *Almasryalyoum Journal*. *This* [Image attached] [Status Update]. Retrieved April, 20, 2021, from <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1360070>
 - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. (بدون تاريخ). القاهرة الجديدة. دخول ٢٠ مايو، ٢٠٢١، [http://www.newcities.gov.eg/know_cities/New_Cairo/\(1\).aspx](http://www.newcities.gov.eg/know_cities/New_Cairo/(1).aspx)
 - New Urban Communities. (n.d.). New Cairo. Retrieved May 20, 2021, from [http://www.newcities.gov.eg/know_cities/New_Cairo/\(1\).aspx](http://www.newcities.gov.eg/know_cities/New_Cairo/(1).aspx)
 - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (بدون تاريخ). نبذة عن حى الدقى. البوابة الإلكترونية لمحافظة الجيزة. دخول ١٨ مايو ٢٠٢١، من <http://www.giza.gov.eg/areas/EIDoki/Overview.aspx>
 - Ministry of Planning and Economic Development. (n.d.). Brief of EIDoki District. The Electronic Gate of Giza Governorate. Retrieved May 18, 2021, from <http://www.giza.gov.eg/areas/EIDoki/Overview.aspx>
 - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (يوليو، ٢٠٢٠). المنطقة الجنوبية. البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة. دخول ١٨ مايو ٢٠٢١، من <http://www.cairo.gov.eg/ar/Pages/RegionDetails.aspx?ReID=3>

Ministry of Planning, Follow-up and Administrative Reform. (July 2020). The South Region. The Electronic Gate Cairo Governorate. Retrieved May 18, 2021, from <http://www.cairo.gov.eg/ar/Pages/RegionDetails.aspx?ReID=3>

• وزارة المالية. (٢٠٢١). *مصادر التمويل*. دخول ١٠ مايو ٢٠٢١، من www.mof.gov.eg

Ministry of Finance. (2021). Financing Sources. Retrieved May 10, 2021, from www.mof.gov.eg

• يعقوب، ميري صلاح. (٢٠٢٠). *نظم تمويل وإدارة الحدائق العامة في مصر (دراسة حالة الحدائق العامة بمحافظة القاهرة)*. رسالة ماجستير، كلية الهندسة بالمطرية، القاهرة: جامعة حلوان.

Jacob, M. S. (2020). *Funding Systems of Establishing and Managing of Public Parks in Egypt (Case Study: Public Parks in Cairo)*. Master Thesis, Faculty of Engineering at Mataria, Cairo: Helwan University.

Alm, J. (August 2013). Financing Urban Infrastructure: Knowns, unknowns, and away forward. *Journal of Economic Surveys* 29 (2). U.S.A. Researchgate.net/publication/259553217

Berlin. (2021). Senate department for the environment, traffic and climate protection. Retrieved August 21, 2021, from <https://www.berlin.de/sen/uvk/en/nature-and-green/urban-green-space/contact/>

CABE space (2006). *Paying for Parks: Eight models for funding urban green spaces*. London: The Commission for Architecture and the Built Environment. <https://www.designcouncil.org.uk/sites/default/files/asset/document/paying-for-parks.pdf>

Dinesen, L. (April 12, 2012). Programme of Work on Protected Areas. Denmark: Nature Agency, Danish Ministry of the Environment. <https://www.cbd.int/doc/world/dk/dk-nbsap-powpa-en.pdf>

Dubbeldam, A+D. (2017, June 11). *Visit to Bo01 Development-Malmo, Sweden*. The Next Green (innovation in sustainable design). Retrieved April 10, 2021, from <http://thenextgreen.ca/2017/06/11/bo01-sweden>

ECstep. (n.d.). *Orstedsparken -The Orsted Park*. Retrieved May 21, 2021, from <https://ecstep.com/orstedsparken/>

Fawcett, G. (June 2010). *Improving public sector financial management in developing countries and emerging economies*. The Association of Chartered Certified Accountants (ACCA). Retrieved May 21, 2021, from <https://www.accaglobal.com/africa/en/technical-activities/technical-resources-search/2010/june/improving-public-sector-financial-management-in-developing-countries-and-emerging-economies.html>

Finance. (2021.). Lee Valley Regional Park Authority. Retrieved May 22, 2021, from <https://www.leevalleypark.org.uk/finance>

Gearin, E. & Pincetl, S. (July 2005). *The Reinvention of Public Green Space*. Urban Geography 26,5 pp. 365-384.

Google Maps. (n.d.). [Bolak Al Dakrou, Giza Governorate]. Retrieved May 21, 2021, from <https://www.google.com.eg/maps/place/Boulaq+Ad+Dakrou,+Bolak+Al+Dakrou,+Giza+Governorate/@30.0350481,31.1725029,14z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x145846b7621fec01:0xde26dc743070c0d4!8m2!3d30.0372549!4d31.1910819>

Google Maps. (n.d.). [Dar El-Salam, El Basatin, Cairo Governorate]. Retrieved May 21, 2021, from <https://www.google.com/maps/place/Dar+El-Salam,+El+Basatin,+Cairo+Governorate/@29.9855527,31.2364624,14z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x14584782f56a8261:0x3688887ee468b66c!8m2!3d29.9895151!4d31.2540523>

Google Maps. (n.d.). [Ad Doqi, Dokki, Giza Governorate]. Retrieved May 21, 2021, from <https://www.google.com.eg/maps/place/Ad+Doqi,+Dokki,+Giza+Governorate/@30.0412944,31.1855309,14z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x145846cd25871d93:0x74a1ef05b4ecd48!8m2!3d30.0394511!4d31.2025336>

Google Maps. (n.d.). [Ad Doqi, Dokki, Giza Governorate]. Retrieved May 21, 2021, from <https://www.google.com/maps/place/Ad+Doqi,+Dokki,+Giza+Governorate/@30.041257>

- 3,31.1680215,11467m/data=!3m1!1e3!4m5!3m4!1s0x145846cd25871d93:0x74a1ef05b4ecdc48!8m2!3d30.0394511!4d31.2025336
- Google Maps. (n.d.). [Katameya Heights]. Retrieved May 21, 2021, from <https://www.google.com/maps/search/Katameya+heights/@29.9922521,31.4010082,15z/data=!3m1!4b1>
- Google Maps. (n.d.). [Maadi, Cairo Governorate]. Retrieved May 21, 2021, from <https://www.google.com/eg/maps/place/Maadi,+Cairo+Governorate/@29.9603988,31.270689,13z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0x14583809b8f551e3:0x6265c5febb8ab4a3!8m2!3d29.9601561!4d31.2569138>
- Keeley, B. (2015). *Income Inequality: The Gap between Rich and Poor*. Paris: OECD insights.
- Kurthy, G. (Ed.). (2018). *Basics of Finance*. Budapest: Corvinus University of Budapest, Department of Finance.
- Lee Valley Regional Park. (n.d.). Visit epping forest. Retrieved May 21, 2021, from <https://www.visitpeppingforest.org/things-to-do/lee-valley-regional-park-p1417101>
- Mando and the Wadden Sea [Online Image]. (November 22, 2018). Wadden Sea world heritage. Retrieved April 10, 2021, from <https://www.waddensea-worldheritage.org/area/denmark?page=1>
- Mathur, S. (January 2009). *Financing Community Facilities: A case study of the parks and recreational General Obligation Bond Measure of San Jose, California*. Theoretical and Empirical Researches in Urban Management. 4 (2 (11)). Pp.34-49
- VisitVictoria. (2019). *Parks & Gardens: Royal Botanic Gardens Victoria, Melbourne Gardens*. <https://www.visitvictoria.com/regions/melbourne/things-to-do/nature-and-wildlife/parks-and-gardens/royal-botanic-gardens-victoria-melbourne-gardens>
- Narayan, D., Pritchett, L., Kapoor, S. (2009). *Moving Out of Poverty: Volume 2. Success from the Bottom Up. Moving Out of Poverty*. Washington, DC: World Bank and Palgrave Macmillan.
- Padjen, E. (October 7, 2014). *An Alternate Park Universe*. Landscape Architecture Magazine. <https://landscapearchitecturemagazine.org/2014/10/07/an-alternate-park-universe/>
- Pngegg. (n.d.). *Siemensstadt Map Berlin Modernism Housing Estates borough of Berlin Britz map, world, Germany*. Retrieved August 18, 2021, from <https://www.pngegg.com/en/png-xokat>
- Simon, D. (2016). *Rethinking Sustainable Cities: Accessible, green and fair*. Great Britain: Policy press.
- The Danish Government. (October 2014). *Danish Nature Policy: Our shared policy*. <https://www.cbd.int/doc/world/dk/dk-nbsap-v2-en.pdf>
- Tripadvisor. (2010, December 10). *Denmark Photo: Mols Bjerge national park*. <https://www.tripadvisor.com/LocationPhotoDirectLink-g189512-i29042740-Denmark.html>
- Verme, P., Milanovic, B., Al-Shawarby, S., El Tawila, S., Gadallah, M., Ali, E. (2014). *Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt (Facts and perceptions across people, time and space)*. Washington DC: The World Bank.
- Visitnordjylland. (n.d.). *Experience National Park Thy: Explore Denmark's first National Park*. Retrieved May 21, 2021, from <https://www.visitnordjylland.com/north-jutland/things-do/national-park-thy>
- Wates, N. & Knevitt, C. (2014). *Community Architecture: How people are creating their own environment*. USA.: Routledge Press.
- Wikimedia. (January 2012). *Map of Green spaces in Paris, France*. Retrieved August 18, 2021, from https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Map_of_green_spaces_in_Paris,_2012.svg